استخدامات المراجعة التحليلية في تقرير محافظ الحسابات عن قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط– دراسة حالة شركة بيوفارم–

The use of Analytical auditing in legal auditing report in assessing corporate continuous activity

د/بن عيسى عبد الرحمان*

أستاذ محاضر قسم (ب)

جامعة امحمد بوقرة بومرداس

تاريخ النشر:2018/12/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز كيفية استخدام الإجراءات التحليلية من قِبل محافظ الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة شركات المساهمة على الاستمرارية في النشاط، باعتباره مسؤولا عن ذلك أمام المساهمين والأطراف ذوي العلاقة، وهذا حسب النصوص القانونية المنظمة للمهنة، وكذا المعايير الدولية والجزائرية.

ولتحقيق ذلك، فقد ركزنا على دور نماذج التنبؤ بالفشل المالي باعتبارها من بين أهم الأدوات المستخدمة في المراجعة التحليلية، من أجل تحديد إمكانية مواجهة الشركات والمؤسسات الاقتصادية لخطر الإفلاس والفشل المالي، ومن ثم عدم القدرة على الاستمرارية في النشاط. كما اعتمدنا على دراسة حالة لشركة مدرجة في بورصة الجزائر لتوضيح ذلك.

ولقد توصلنا في الأخير إلى وجود ارتباط وثيق بين الإجراءات التحليلية وبين تقرير محافظ الحسابات عن مدى قدرة شركات المساهمة في الجزائر على الاستمرارية في النشاط، وهذا من خلال اعتماده على نماذج التنبؤ بالفشل المالي.

الكلمات المفتاحية: الاستمرارية في النشاط، محافظ الحسابات، الإجراءات التحليلية، نماذج التنبؤ.

Abstract :

The aim of the study is to pinpoint the analytical procedures used by auditors in Algeria to report the extent to which joints stock companies are able to continue their activity, with regards of his responsibility toward shareholders and other stakeholders according to legal

* **benaissaabd@yahoo.fr** **تاريخ القبول:2018/10/02** **تاريخ الارسال: 2018 /04/01**

legislations that organize the profession along with international and Algerian standards.
Toward this end, we have focused on financial failure forecasting models as one of the most important tools used in analytical auditing, to determine whether the companies covered by the study face bankruptcy or financial failure and hence being in risk of the inability to sustain their activities, we have underpinned our study for the aim to clarify in more depth the issue through a case study of a listed company on the Algiers Stock Exchange.
Finally we concluded that there is a strong correlation between the analytical procedures and auditor's report about the extent of ability to which joint stock companies in Algeria continue their activity by adopting models of financial forecasting
Key words: Islamic sukuk, finance, infrastructure, government expenditure, financial Market.

مقدمة: يشير مصطلح استمرارية المؤسسة الاقتصادية في نشاطها الاستغلالي إلى مدى قدرتها على القيام بنشاطها العادي وأدائها لالتزاماتها على المدى المنظور أو بما يعرف بالمستقبل المتوقع. وهذا ما يجعلها محل ائتمان من طرف أصحاب المصالح فيها، ويعزز من درجة تعاملهم معها مستقبلا. إلا أن كل هذا لا يتحدد من خلال إبداء المؤسسة لنيتها للبقاء والاستمرار في السوق فقط، بل يتعدى ذلك إلى القيام بتقييم شامل لمختلف المؤشرات والجوانب التي من شأنها إعطاء صورة واضحة عن مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال والمنافسة.

إن من بين أهم العناصر التي يمكن فحصها للتأكد من مدى إمكانية استمرارية النشاط الاستغلالي للمؤسسة، نجد مختلف المؤشرات المالية والتشغيلية وبعض المؤشرات الأخرى، كما أنه من بين أهم المسؤولين عن الإفصاح عن هذه المسألة، هم مراجعو الحسابات الذين توكل لهم مهام إجراء فحص ومراجعة حسابات هذه المؤسسات. حيث وضعت لهم آليات ومعايير مهنية من شأنها تحديد مسؤولياتهم تجاه فرض الاستمرارية من جهة، ومن جهة أخرى مساعدتهم وتوجيههم للتقرير عن ذلك.

وفي هذا الصدد، فقد تم إصدار معايير مهنية متعلقة بالتقرير عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية في الاستمرارية في النشاط، والتي تقودنا بدورها إلى الآليات الكفيلة للتمكن من التقرير عن

ذلك، والتي من أهمها نجد الإجراءات التحليلية التي وضعت لها معايير مرتبطة بها هي الأخرى. وعليه فقد قمنا باقتراح إجراءات المراجعة التحليلية في دراستنا هذه، كآلية فعالة للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية في الجزائر على الاستمرارية في النشاط.

وعلى هذا الأساس فقد تم طرح الإشكالية التالية:

- **هل يمكن الاعتماد على الإجراءات التحليلية من طرف مراجع الحسابات في الجزائر للتقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية، فقد قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تقوم عملية التقرير عن مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط، على تحليل وضعيتها المالية فقط، ومن ثم تُعد إجراءات المراجعة التحليلية كافية لتحقيق ذلك.

الفرضية الثانية: تُعد الإجراءات التحليلية المتضمنة في معيار المراجعة الجزائري رقم 570 (**NAA 570**)، والمعيار الدولي رقم 570 (**ISA 570**) غير كافية لتقييم مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستمرارية في الاستغلال في الجزائر.

وللإجابة عن إشكالية الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدنا على دراسة نظرية مدعمة بدراسة حالة لمؤسسة اقتصادية جزائرية مدرجة في بورصة الجزائر، وهذا كما يلي:

الإطار النظري للدراسة

أولا– مسؤولية المراجع الخارجي تجاه التقرير عن الاستمرارية

1– مفهوم الاستمرارية في النشاط

تُعد المؤسسة في حالة نشاط بمعنى أنه يجب عليها الاستمرار في العمل في المستقبل المتوقع؛ مما يعني عدم وجود نية أو إلزام لتصفية هذه المؤسسة[1]. تفترض الممارسة المحاسبية أن المؤسسة الاقتصادية سوف تستمر في نشاطها إلى أجل غير معلوم، إلا إذا ظهر ما يؤكد عكس ذلك. وتبرز أهمية هذا الفرض في الممارسة المحاسبية عند معالجة آثار الأحداث الاقتصادية. كما يرتبط بفرض الشخصية المعنوية، فوجود شخصية مستقلة للمؤسسة يمكنها من الاستمرار في نشاطها إلى أجل غير معلوم، مما

يسمح بتحقيق أهدافها، تحصيل حقوقها والوفاء بالتزاماتها تجاه الغير، وتنفيذ جميع العقود والتعهدات القائمة. فعمر المؤسسة أطول من عمر أي أصل تمتلكه وأطول من فترة استحقاق أي التزام تواجهه.[2]

2– حدود مسؤولية المراجع في التقرير عن الاستمرارية

يُعد تقرير المراجع الوسيلة التي يعبر بها عن رأيه في القوائم المالية أو يمتنع عن إبداء الرأي عند اللزوم. وفي الحالتين يذكر المراجع إذا كان ما قام به وفقا لمعايير المراجعة التي تتطلب منه أن يذكر إذا ما كانت القوائم المالية في رأيه قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأنها نفس المبادئ التي طبقت في الفترة السابقة. وفي كل مرة يرتبط فيها اسم المراجع بالقوائم المالية فإنه يتحمل مسؤولية إخطار مستخدمي هذه القوائم بطبيعة هذا الارتباط. ومن الأمور التي يصدر المراجع بشأنها تقريرا، هو عدم التطبيق السليم لأحد المبادئ المحاسبية.[3]

فمن بين هذه المبادئ نجد مبدأ الاستمرارية في النشاط، حيث إنه على مراجع الحسابات مراعاة فرض الاستمرارية للمؤسسة مستقبلا، وعليه الأخذ بالاعتبار جملة من المؤشرات للتأكد من إمكانية استمرارية المؤسسة في النشاط، فمن بين هذه المؤشرات هناك مؤشرات تشغيلية، وغيرها من المؤشرات، إلا أن المؤشرات المالية تُعد محور دراستنا هذه، والتي تتمثل بالدرجة الأولى في:[4]

- الموقف المالي، المتمثل في صافي الخصوم أو بصافي الخصوم المتداولة؛
- اقتراب موعد تسديد القروض ذات الفترات المحددة؛
- ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي؛
- خسائر تشغيلية ضخمة؛
- تأخر توزيعات الأرباح على المساهمين أو توقفها؛
- عدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين في مواعيدها؛
- الصعوبات في تطبيق شروط اتفاقيات القروض؛
- تغيير طريقة سداد الموردين من الدين إلى طريقة الدفع النقدي عند التسليم؛

عدم القدرة على تمويل مشاريع تطوير منتجات ضرورية جديدة أو استثمارات ضرورية أخرى.

ثانيا– التقرير عن الاستمرارية من منظور معايير المراجعة

1– التقرير عن الاستمرارية من قِبل مراجع الحسابات من منظور معايير المراجعة الدولية

يفرض المعيار الدولي رقم 570 المتعلق بفرض الاستمرارية للمؤسسة مستقبلا على مراجع الحسابات القيام بمجموعة من الإجراءات قصد الحصول على أدلة إثبات لإزالة الشكوك المتوقعة حول فرض الاستمرارية، والمتمثلة فيما يلي:[5]

- تحليل التدفقات النقدية والربحية والتنبؤات الأخرى ومناقشة الإدارة؛
- مراجعة الأحداث اللاحقة للدورة المحاسبية؛
- تحليل القوائم المالية المرحلية؛
- مراجعة شروط اتفاقية السندات والقروض؛
- قراءة محاضر اجتماعات الهيئة العامة ومجلسي الإدارة واللجان الهامة؛
- الاستفسار من محامي العميل عن الدعاوى؛
- التأكد من وجود ترتيبات قانونية وملزمة لتوفير أو المحافظة على الدعم المالي المرتبط بالمؤسسة وأطراف التمويل، وتحديد قدرة هؤلاء الأطراف على توفير أموال إضافية.

2– التقرير عن الاستمرارية من منظور معايير المراجعة الجزائرية

إن من بين المهام الأساسية التي يضطلع بها مراجع الحسابات في الجزائر، إعلام المسيرين أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص قد يكتشفه أو اطلع عليه، ومن طبيعته أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة.[6] كما تم إصدار معيار خاص بالتقرير حول استمرارية الاستغلال ضمن معايير إعداد التقرير، حيث أوضح أنه على المراجع تقدير، عند التخطيط وأدائه لمهمة المراقبة، صحة استعمال الاتفاقية المحاسبية القاعدية حول استمرارية الاستغلال لإعداد الحسابات من قِبل المديرية وفق ما تنص عليه أحكام المادة 06 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، المتعلق بالنظام المحاسبي المالي. وفي هذا الإطار فعلى المراجع القيام بتحليل مجموعة من المؤشرات المالية وغير المالية والتي تؤدي إلى التساؤل حول الاستغلال.[7]

فبالتركيز على المؤشرات المالية، فإنه يتوجب على مراجع الحسابات تحليل ما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة السلبية؛

- عدم القدرة على الدفع للدائنين عند الاستحقاق؛
- قروض لأجل ثابت بلغت تاريخ استحقاقها، دون آفاق حقيقة للتجديد أو إمكانية التسديد؛
- اللجوء المبالغ فيه للقروض قصيرة الأجل قصد تمويل الأصول طويلة الأجل؛
- مؤشرات سحب الدعم المالي من قِبل المقرضين أو الدائنين؛
- القدرة على التمويل الذاتي غير الكافي والمستمر؛
- النسب المالية الرئيسة غير الإيجابية؛
- خسائر الاستغلال المكررة أو التدهور المعتبر لقيمة أصول الاستغلال؛
- توقيف سياسة توزيع أرباح الأسهم؛
- عدم القدرة في الحصول على التمويل من أجل تطوير منتجات جديدة أو استثمارات حيوية أخرى.

وفي هذا الإطار، فقد تم إصدار المعيار الجزائري رقم 570 (NAA 570)، المتعلق باستمرارية الاستغلال، والذي يلزم المراجع وبشكل ضمني القيام بتقييم خاص لقدرة المؤسسة على مواصلة الاستغلال، باعتبار فرض الاستمرارية مبدأ أساسيا في إعداد القوائم المالية.[8]

ثالثا– المراجعة التحليلية للقوائم المالية في ظل مبدأ الاستمرارية

1– مفهوم المراجعة التحليلية

تُعد الإجراءات التحليلية مؤشرا هاما ومفيدا على الصعوبات المالية الشديدة التي يمكن أن تواجهها الشركة محل المراجعة. وهذا يعني أنه على المراجع أن يأخذ احتمال الفشل المالي في الاعتبار عند تقدير الأخطاء المرتبطة بالمراجعة. بالإضافة إلى ما يتصل باستخدام الإدارة لمفهوم الاستمرار عند إعداد القوائم المالية.[9] فعندما تكشف الإجراءات التحليلية عن وجود تقلبات مهمة، أو إظهارها لعلاقات مع المعلومات الوثيقة الصلة، أو كشفها لانحرافات عن المبالغ المتنبأ بها، فإن على مراجع الحسابات البحث والحصول على تفسيرات مناسبة وأدلة معززة وملائمة لهذه الحالات.[10]

لقد حدد المعيار الدولي رقم 520 مضمون الإجراءات التحليلية التي تعني إجراء تحليل للنسب والمؤشرات على غرار النتائج التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها، حيث تتمثل في القيام بدراسة مقارنة للمعلومات المالية للمؤسسة مع فترات سابقة، أو مع النتائج المرتقبة للمؤسسة، كالموازنات التقديرية أو التنبؤات، بالإضافة إلى مقارنة المعلومات المتماثلة للقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.[11]

كما تتضمن الإجراءات التحليلية دراسة العلاقات:[12]

- بين عناصر القوائم المالية التي يمكن توقعها والتي تتطابق مع النمط المتنبأ به، والمبني على خبرة الوحدات؛
- بين المعلومات المالية والمعلومات غير المالية ذات العلاقة، كتكلفة الرواتب مع عدد الموظفين.

كما أشار معيار المراجعة الجزائري رقم 520 المتعلق الإجراءات التحليلية إلى أن هذه الأخيرة هي عبارة عن تقنية مراقبة تتمثل في تقدير المعلومات المالية من خلال ترابطها مع معلومات مالية أخرى معلومات غير مالية صادرة عن أو غير صادرة عن الحسابات. تتضمن هذه الإجراءات مقارنات مع معطيات سابقة أو تقديرية للكيان أو لكيانات مشابهة، وذلك باستخدام طرق بسيطة أو معقدة، وهذا باللجوء إلى تقنيات إحصائية تم استحداثها لتحديد وتحليل التغيرات الهامة أو الاتجاهات غير المتوقعة. كما أشار نفس المعيار إلى أنه يمكن اللجوء إلى استعمال النسب والمعدلات،...الخ لأداء إجراءات تحليلية موضوعية مادية عندما تتناول هذه الأخيرة كما هائلا من المعطيات القابلة للتنبؤ عبر الزمن.[13]

2– أدوات المراجعة التحليلية المعتمدة لاختبار القدرة على الاستمرارية

تتنوع أدوات المراجعة التحليلية بين ما يسمح من تحليل وإجراء عمليات مقارنة مع فترات سابقة، أو ما يسمح بالمقارنة مع وحدات اقتصادية مماثلة للمؤسسة محل الدراسة، بالإضافة إلى إمكانية القيام بدراسة النتائج والتنبؤات المرتقبة مستقبلا. وسوف نركز في دراستنا هذه على تلك الأدوات الممكن استخدامها ضمن الإجراءات التحليلية والتي تسمح لنا بالتنبؤ بالوضعية المالية للمؤسسة، والتي ستمكن مراجع الحسابات من تقدير مدى قدرة المؤسسة على الاستمرارية في الاستغلال، لذا ركزنا

على ما يسمى بنماذج التنبؤ المتعارف عليها، والتي يمكن عرض أهمها في الجدول التالي حسب تسلسلها الزمني:

الجدول رقم (01): أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي، منسوبة للباحث الذي توصل إليها

النموذج	السنة	النموذج	السنة	النموذج	السنة	النموذج	السنة
KOH	1990	TAFFLER	1982	LIBBY	1975	BEAVER	1966
HART	1992	BOOTH	1983	SINKEY	1975	ALTMAN	1968
PAZ	1992	FUIMER	1984	ARGENTI	1976	MEYER α PIFER	1970
EDWARDS	1993	ZMIJEWSKI	1984	MOYER	1977	WILCOX	1971
WARD α FOSTER	1997	CAMPISI	1985	TAFFLER α TISSHOW	1977	LEV	1971
LENNOX	1999	ZAVGREN	1985	OHLSON	1980	DEAKIN	1972
KOH α TAN	1999	CASEY	1986	KIDA	1981	ALTMAN α MCGOUGH	1974
SHIRATA	2002	SHERROD	1987	VEAZY	1981	BLUM	1974

المصدر: رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 05، 2015، ص: 135.

تجدر الإشارة إلى أن معظم هذه النماذج تعتمد على أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لتحديد المتغيرات المؤثرة في النموذج ولتقدير معاملاته، حيث إن هذا الأسلوب يستعمل في حالة المتغير التابع النوعي أو الفئوي (1 في حالة نجاح الشركة– 0 في حالة الفشل) بشرط أن تكون المتغيرات المستقلة متغيرات كمية مستمرة، ويجب أن تكون موزعة توزيعا طبيعيا.[14]

الدراسة التطبيقية– حالة شركة بيوفارم (BIOPHARM SPA)

تُعد شركة بيوفارم من بين الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، والتي تنشط في قطاع صناعة الأدوية، ولقد وقع الاختيار على هذه الشركة نظرا لما تقوم به إدارة الشركة من إفصاح عن مختلف المعلومات المالية والمحاسبية، والتي من شانها أن تفيدنا في دراستنا هذه؛ حيث تُعد الشركة شركة مساهمة ذات

رأس مال يقدر بـ: 5104375000 دج، لها مجموعة من الفروع التي تنشط في مختلف مجالات الصناعة الصيدلانية بما في ذلك التصنيع، التوزيع والتموين، وكذا في مجال المعلومات الصيدلية.[15]

شرعت الشركة منذ سنة 2013 في مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتنويع مصادر التمويل ولاسيّما فيما تعلق بالحصول على مساهمين جدد، فقامت بإعادة تنظيم وهيكلة نشاطاتها، والعمل على فتح رأس مالها أمام المؤسسات المالية الدولية، إلى غاية حصولها على تأشيرة لجنة تنظيم ورقابة عمليات البورصة (COSOB)، من أجل فتح باب الاكتتاب في رأس مالها تمهيدا لدخولها بورصة الجزائر، الأمر الذي تم بمعية البنك الخارجي الجزائري، لتلتحق رسميا ببورصة الجزائر بتاريخ 16 أفريل 2016.[16]

أولا– عرض القوائم المالية لشركة بيوفارم

1– قائمة المركز المالي لسنوات 2016/2015/2014:

الجدول رقم: (02): قائمة الأصول لدورات: 2016/2015/2014

الأصول	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
أصول غير متداولة			
فارق الاقتناء–شهرة محل	22238787	60199172	68448897
قيم ثابتة معنوية			
قيم ثابتة عينية	1532487550	1532487550	1532487549
أراضي	748585961	815613712	798102797
مباني	1003671643	1019405085	1393890499
قيم ثابتة أخرى			
قيم ثابتة جار إنجازها	109311984	282386348	51734077
قروض وأصول مالية أخرى جارية	233483681	289520996	285736387
ضرائب مؤجلة			
	87631864	87522687	88092596
مجموع الأصول غير المتداولة	3737411471	4087135551	4273296804

أصول متداولة			
قيم الاستغلال			
مخزونات قيد الإنجاز	12886106870	13367336588	13565901648
قيم قابلة لتحقيق			
الزبائن	12694947654	14164340087	14849463750
مدينون آخرون	786072843	895204731	1601406534
ضرائب مماثلة	122705539	336243295	419604287
قيم غير جاهزة أخرى	27523009		
قيم جاهزة			
الخزينة	2362564897	5345545993	5545508240
مجموع أصول متداولة	28879920812	34108670693	35981884461
مجموع الأصول	32617332282	38195806244	40255181266

SOURCE : GROUPE BIOPHARM, RAPPORTS ANNUEL DE GESTION 2015, 2016.

الجدول رقم (04): قائمة الخصوم لدورات: 2016/2015/2014

الخصوم	الدورة 2014	الدورة 2015	الدورة 2016
الأموال الخاصة			
رأس المال	5104375000	5104375000	5104375000
رأس المال غير المطلوب			
علاوات واحتياطات	5947829615	6396030334	5721193070
فرق إعادة التقدير			
فارق المعادلة			
النتيجة الصافية–النتيجة الصافية للمجمع	3854368188	4453571856	5552092789
الأرباح المحتجزة		3298165043	6920096727
حصة المجمع	14846504563	19159219657	23166468919
حصة الأقلية	60068240	92922576	131288668
مجموع الأموال الخاصة	14906572803	19252142233	23297757587
الخصوم غير المتداولة			
قروض وديون مالية	967604509	880422450	620177696
ضرائب مؤجلة	4629978	11723546	24486219
مؤونات ونواتج مسبقة	212469415	76450802	64886113
مجموع الخصوم غ المتداولة	1184703902	968596798	709250030

خصوم متداولة			
موردون وحسابات مرتبطة	**12066505362**	**13397281757**	**12532748319**
ضرائب	**392634284**	**575323779**	**872956150**
ديون أخرى	**2816626327**	**2406439035**	**2408723545**
خزينة سالبة	**1250289604**	**1596022642**	**433745633**
مجموع الخصوم المتداولة	**16526055577**	**17975067213**	**16248173648**
مجموع الخصوم	**32617332282**	**38195806244**	**40255181266**

SOURCE : GROUPE BIOPHARM, RAPPORTS ANNUEL DE GESTION 2015, 2016.

2– جدول النتائج لسنوات 2016/2015/2014:

الجدول رقم (06): جدول النتائج لسنوات 2016/2015/2014

البيان	2014	2015	2016
رقم الأعمال	**48943004970**	**51042777621**	**56376333817**
تغير في المخزون	**67584419–**	**391673757**	**901622632–**
إنتاج السنة المالية	**48875464651**	**51434451378**	**55474711185**
مشتريات مستهلكة	**41500903101–**	**42286962312–**	**44538105615–**
خدمات خارجية واستهلاكات أخرى	**1127699517–**	**1055794151–**	**954332553**
استهلاك الدورة	**42628572618–**	**43342756463–**	**45492438168–**
القيمة المضافة للاستغلال	**3246892033**	**8091694916**	**9982273012**
أعباء المستخدمين	**2094886656–**	**2395674259–**	**2635466009–**
ضرائب ورسوم	**964345268–**	**998368310–**	**1289793159–**
الفائض الإجمالي على الاستغلال	**3187660108**	**4697652347**	**6057013843**
المنتجات التشغيلية الأخرى	**1905471652**	**1878125241**	**1724829793**
الأعباء التشغيلية الأخرى	**135963459–**	**78423483–**	**385474815–**
الاهتلاكات والمؤونات	**1281500689**	**1534890509–**	**1280628652–**
استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	**1369133265**	**1011696214**	**1209503727**
النتيجة التشغيلية	**5044800867**	**5974159810**	**7325243895**
النواتج المالية	**180903099**	**307570042**	**280571800**
الأعباء المالية	**336515290–**	**571286266–**	**35280348–**
النتيجة المالية	**155612191–**	**263716224–**	**72231638–**
النتيجة العادية قبل الضرائب	**4889188676**	**5710443586**	**7253012256**
الضرائب على النتيجة العادية	**1100670370–**	**1249668985–**	**1405473172–**
الضرائب المؤجلة	**65849882**	**7202745–**	**11892764–**
مجموع نواتج الأنشطة العادية	**52330972666**	**54631842875**	**58613743822**

مجموع أعباء النشاطات العادية	48476604478–	50178271019–	52859940100 –
النتيجة الصافية للنشاطات العادية	3854368188	4453571856	5835646320
عناصر غير عادية (النواتج) عناصر عادية (الأعباء)			283553530–
النتيجة غير العادية			283553530–
النتيجة الصافية للدورة	3854368188	4453571856	5552092789
حصة المجمع	3819063845	4420717520	5513726697
حصة الأقلية	35304343	32854336	38366092
حصة السهم		173.21	216.04

SOURCE : GROUPE BIOPHARM, RAPPORTS ANNUEL DE GESTION 2015, 2016.

ثانيا– تحليل مدى قدرة شركة بيوفارم على الاستمرارية في النشاط

قصد إبراز مدى إمكانية الاعتماد على أدوات المراجعة التحليلية، ولاسيما نماذج التنبؤ بالفشل المالي، من أجل وصول مراجع الحسابات إلى إبداء رأي فني محايد حول قدرة المؤسسة الاقتصادية في الاستمرارية في النشاط، وإعداد تقرير خاص بذلك، لذا سنحاول إبراز ذلك من خلال الاعتماد على بعض أهم هذه النماذج ومحاولة تطبيقها على مؤسسة بيوفارم.

1– نموذج ***Kida***:

يمثل نموذج كيدا الذي تم وضعه سنة 1981 أحد أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي الذي يعتمد على الشكل الرياضي للنسب المالية لعينة من الشركات. حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى إمكانية التنبؤ بالفشل المالي للشركات من خلال بناء نموذج للتنبؤ بالاعتماد على دراسة النسب والمؤشرات المالية لمجموعة من الشركات، حيث أجريت هذه الدراسة على عينة من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، تتكون من 20 شركة ناجحة و20 شركة فاشلة، وهذا خلال الفترة 1974–1975 باستخدام أسلوب التحليل التمييزي المتعدد.[17]

يفترض هذا النموذج وجود خمسة متغيرات مستقلة من النسب المالية المفسرة لتعثر الشركات، المرتبطة بالربحية، الرفع المالي، السيولة، النشاط، الأصول. حيث بلغت دقة استخدام هذا النموذج أكثر من 90% في التنبؤ بالفشل المالي، والذي تمت صياغته كما يلي:

$$Z=1.042x_1+0.42x_2+0.461x_3+0.4463x_4+0.27x_5$$

حيث تكون الشركات فاشلة عندما تكون Z قيمة سالبة والعكس صحيح.

علما أن:

الجدول رقم(06): مكونات نموذج *Kida*

Z	قيمة المؤشر	النسب المالية	b	معلمات النموذج المقدر
X_1	الربح الصافي/مجموع الأصول	نسبة الربحية	b_1=1.042	معامل المتغير المستقل الأول
X_2	حقوق المساهمين/مجموع الخصوم	نسبة الرفع المالي	b_2=0.42	معامل المتغير المستقل الثاني
X_3	النقديات/خصوم متداولة	نسبة السيولة	b_3=0.461	معامل المتغير المستقل الثالث
X_4	المبيعات/مجموع الأصول	نسبة النشاط	b_4=0.463	معامل المتغير المستقل الرابع
X_5	النقديات/مجموع الأصول	نسبة توازن الأصول	b_5=0.271	معامل المتغير المستقل الخامس

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: بابكر إبراهيم الصديق أحمد، ناهد عبد المطلب عثمان أحمد، **تطبيق نموذج التمان (z- score) للتنبؤ بالفشل المالي– بالتطبيق على عينة من المصارف المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة جامعة دنقلا للبحث العلمي، جامعة دنقلا، السودان، العدد الثامن، يناير 2015، ص: 256.

حيث إنه بالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي، يتم تحديد هذه النسب من بين مجوعة من النسب التي توضع مسبقا، والتي تمثل المتغيرات التفسيرية للنموذج. يتم الاستبعاد التدريجي لها وصولا إلى المتغيرات الأكثر تفسيرا للظاهرة. كما ترتبط هي الأخرى بأوزان أو معاملات ثابتة، تدعى بمعاملات التحديد التي تقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل (المتغيرات التفسيرية)، والتي يتم حسابها غالبا وفق طريقة المربعات الصغرى الشائع استخدامها في تحديد معلمات الانحدار المتعدد.[18]

وبالتطبيق على حالة شركة بيوفارم للسنوات الثلاث محل الدراسة نجد:

الجدول رقم (07): حساب النسب المالية لنموذج

البيان	2014	2015	2016
X_1	$\frac{3854368188}{32617332282} = 0.12$	$\frac{4453571856}{38195806244} = 0.12$	$\frac{5552092789}{40255181266} = 0.14$
X_2	$\frac{14906572803}{32617332282} = 0.46$	$\frac{19252142233}{38195806244} = 0.5$	$\frac{23297757587}{40255181266} = 0.58$

$\frac{5545508240}{16248173648} = 0.34$	$\frac{5345545993}{17975067213} = 0.3$	$\frac{2362564897}{16526055577} = 0.14$	$X3$
$\frac{56376333817}{40255181266} = 1.4$	$\frac{51042777621}{38195806244} = 1.34$	$\frac{48943004970}{32617332282} = 1.15$	X_4
$\frac{16248176648}{40255181266} = 0.4$	$\frac{5345545993}{38195806244} = 0.14$	$\frac{2362564897}{32617332282} = 0.07$	X_5

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الميزانية المختصرة لدورات 2016/2015/2014.

$$Z_{2014}=1.042(0.12)+0.42(0.46)+0.461(0.14)+0.4463(1.15)+0.27(0.07)$$

$$Z_{2014}=1.495785$$

$$Z_{2015}=1.042(0.12)+0.42(0.5)+0.461(0.3)+0.4463(1.34)+0.27(0.14)$$

$$Z_{2015}=1.109182$$

$$Z_{2016}=1.042(0.14)+0.42(0.58)+0.461(0.34)+0.4463(1.4)+0.27(0.4)$$

$$Z_{2016}=1.27904$$

من خلال دراسة نموذج Kida فقد تبين لنا أن الشركة في مأمن من حالات العسر والفشل المالي، وبذلك يمكن الحكم على عدم وجود أي تهديد لاستمراريتها في النشاط.

2- نموذج ***Gorden Springate*** :

فعلى غرار نموذج ***kida*** ، فقد استخدم الباحث الكندي ***Gorden Springate*** أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل النسب المكونة للنموذج مع إعطاء كل منها وزنا معينا، للتمييز بين 20 شركة ناجحة و20 شركة أعلنت إفلاسها أو تمت تصفيتها.[19]

يفترض هذا النموذج وجود أربع نسب مالية لقياس الربحية والسيولة والنشاط، بحيث تحصل النموذج على نسبة 93.50% لقدرته على التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ولقد تمثلت دالة النموذج في:

$$Z=1.03x_1+3.07x_2+0.66x_3+0.4x_4^{20}$$

حيث يكون:

- $z< 0.862$ يعني الشركة مقبلة على إفلاس وفشل مالي؛
- $Z>0.862$ يعني الشركة في حالة أمان من الفشل المالي.

علما أن:

الجدول رقم(08): مكونات نموذج *Gorden Springate*

Z	قيمة المؤشر	b	معلمات النموذج المقدر
X_1	رأس المال العامل/مجموع الأصول المادية	b1=1.03	معامل المتغير المستقل الأول
X_2	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مجموع الأصول الملموسة	b_2=3.07	معامل المتغير المستقل الثاني
X_3	الأرباح قبل الضرائب/خصوم متداولة	b_3=0.66	معامل المتغير المستقل الثالث
X_4	المبيعات/مجموع الأصول المادية	b_4=0.4	معامل المتغير المستقل الرابع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على: رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامع تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص: 140.

فبالاعتماد على أسلوب التحليل التمييزي، يتم تحديد معلمات النموذج، حيث تعتبر هذه النسب التي يتم اختيارها من بين مجموعة من النسب التي تمثل المتغيرات التفسيرية للنموذج، وكذا المعاملات الترجيحية أو الأوزان المرتبطة بها، والتي تدعى بمعاملات التحديد التي تقيس نسبة التغير في المتغير التابع نتيجة التغير في المتغير المستقل (المتغيرات التفسيرية)، والتي يتم حسابها غالبا وفق طريقة المربعات الصغرى الشائع استخدامها في تحديد معلمات الانحدار المتعدد.[21]

وبالتطبيق على حالة شركة بيوفارم للسنوات الثلاث محل الدراسة نجد:

الجدول رقم (09): حساب النسب المالية لنموذج

البيان	2014	1015	2016
X_1	$\frac{12137758130}{3394057138} = 3.6$	$\frac{16133603480}{3649892695} = 4.42$	$\frac{29733710813}{3776214922} = 7.9$
X_2	$\frac{4889188676}{3394057138} = 1.44$	$\frac{5710443586}{3649892695} = 1.56$	$\frac{7253012256}{3776214922} = 1.92$
X_3	$\frac{4889188676}{16526055577} = 0.29$	$\frac{5710443586}{17975067213} = 0.32$	$\frac{7253012256}{16248173648} = 0.44$
X_4	$\frac{48943004970}{3394057138} = 14.2$	$\frac{51042777621}{3649892695} = 14.00$	$\frac{56376333817}{3776214922} = 14.9$

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الميزانية المختصرة لدورات 2016/2015/2014

$$Z=1.03(3.6)+3.07(1.44)+0.66(0.29)+0.4(14.2)$$

$$Z_{2014}=14.0002$$

$$Z=1.03(4.42)+3.07(1.56)+0.66(0.32)+0.4(14)$$

$$Z_{2015}=15.53$$

$$Z=1.03(7.9)+3.07(1.92)+0.66(0.44)+0.4(14.9)$$

$$Z_{2016}=20.2818$$

تأكيدا لما تم التوصل إليه من خلال الاعتماد على نموذج ***kida***، فإن احتساب قيمة مؤشر الإفلاس ***Gorden Springate*** لشركة بيوفارم، يؤكد على أن الشركة لا تواجه أي خطر من شأنه تهديد استمراريتها في النشاط على الأقل خلال الفترة المقبلة الممتدة إلى غاية 05 سنوات مقبلة، حيث كانت قيمة المؤشر للسنوات الثلاث كلها أكبر من 0.862، وعليه فالشركة في مأمن من أي فشل مالي أو حالة إفلاس.

خلاصة:

لقد تضمنت هذه الدراسة في جانبها النظري عرضا حول مفهوم استمرارية المؤسسات الاقتصادية في الاستغلال، والذي سعينا من خلاله لإبراز أهم المؤشرات والمخاطر التي من شأنها تهديد هذه الاستمرارية، والتي تتعلق بمؤشرات مالية، تنفيذية ومؤشرات أخرى مختلفة، مع محاولة إبراز دور مراجعي الحسابات ومسؤولياتهم في التقرير عن ذلك، من خلال مختلف الآليات المتاحة في هذا الصدد. وعليه، فقد قمنا بمحاولة توضيح كيف يمكن لمراجع الحسابات التقرير عن الاستمرارية من خلال الاعتماد على إجراءات المراجعة التحليلية، التي تقوم بالدرجة الأولى على تحليل مختلف النسب والمؤشرات المالية، حيث يقوم المراجع هنا بتحليل الوضعية المالية الحالية للمؤسسة ومقارنتها مع الفترات السابقة، أو التنبؤ بما ستكون عليه هذه الوضعية مستقبلا، وهذا من خلال نماذج التنبؤ التي يمكن أن تعتمدها الإجراءات التحليلية، حيث ركزنا في دراستنا على نماذج التنبؤ بالفشل المالي لدراسة قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط. هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإجراءات التي خصص لها معيار دولي وآخر جزائري يقابله، ناهيك عن مختلف المعايير الأخرى المرتبطة بها، على غرار معيار الغش والخطأ، معيار الاستمرارية.

اختبار الفرضيات: لقد توصلنا من خلا دراستنا النظرية والميدانية التي قمنا بها إلى مجموعة من النتائج النظرية والتطبيقية، الناتجة عن اختبار الفرضيات، والتي يمكن عرضها كما يلي:

اختبار الفرضية الأولى: يعتمد المحللون الماليون، وكذا مراجعو الحسابات، على المعلومات المالية بالدرجة الأولى من أجل تحليل وتقدير مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية والشركات المساهمة على الاستمرارية في النشاط، ولكن يبقى ذلك غير كافٍ، نظرا لوجود معلومات أخرى غير مالية من شأنها تحديد مستقبل المؤسسة والشركة على المدى المنظور؛ وعليه فإن هذه الفرضية غير صحيحة.

نتائج اختبار الفرضية الثانية: تتضمن الإجراءات التحليلية التي تنص عليها المعايير الدولية والجزائرية مجموعة من الأدوات والنماذج التي يمكن من خلالها تحليل وتقدير الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط، وكذا مدى إمكانية تعرضها لحالات إفلاس وتعثر مالي، وبذلك يمكن الاعتماد عليها من قِبل محافظ الحسابات عند تقريره عن قدرة الشركات المدرجة في بورصة الجزائر على الاستمرارية في النشاط. بالإضافة إلى الاعتماد على تحليل معلومات أخرى غير مالية تخص المؤسسة، عن طريق أدوات وآليات أخرى؛ وعليه فإن هذه الفرضية صحيحة.

نتائج الدراسة:

هناك مجموعة من النتائج التطبيقية والنظرية التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراس، والتي يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

- يُعد التقرير عن مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية على الاستمرارية في النشاط من بين أهم الواجبات التي على محافظ الحسابات الاضطلاع بها، حيث يُعد مسؤولا في حدود العناية المهنية التي يبذلها في سبيل التقرير عن ذلك، وهذا ما نصت عليه المعايير الدولية والمعايير الجزائرية المتعلقة بالتقرير عن الاستمرارية، وكذا مختلف النصوص القانونية المنظمة للمهنة في الجزائر.
- هناك ارتباط وثيق بين معيار الإجراءات التحليلية المستخدمة من قِبل محافظ الحسابات ومعيار الاستمرارية، وكذا معيار التقرير عن الاستمرارية المنصوص عليها في مدونة القوانين والمعايير المنظمة للمهنة في الجزائر.
- تسمح الإجراءات التحليلية بتحديد ودراسة مدى قدرة المؤسسات الاقتصادية، وشركات المساهمة على وجه الخصوص، على الاستمرارية في نشاطها الاستغلالي، وهذا لما توفره من أدوات ونسب ومؤشرات مالية، يمكن من خلالها معرفة الوضعية المالية الحالية والمستقبلية للمؤسسة أو الشركة محل الدراسة.
- تسمح نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تُعد من بين أهم أدوات الإجراءات التحليلية، بتحليل المعلومات التاريخية والحالية من أجل التنبؤ بمدى إمكانية مواجهة المؤسسات والشركات لحالات الإفلاس والفشل المالي.
- الملاحظ على تقارير المراجعة في الجزائر التي يقوم بإعدادها محافظو الحسابات أنها لا تتضمن غالبا ذكر عبارة القدرة على الاستمرارية في النشاط من عدمه.
- لا يلتزم محافظو الحسابات في الجزائر غالبا بإعداد تقرير خاص عن الاستمرارية، على الرغم من وجود نص قانوني ملزم بذلك، على غرار التقرير الخاص عن نظام الرقابة الداخلية.
- لقد ركزنا في دراستنا هذه على نموذجين من أجل دراسة مدى قدرة شركة بيوفارم على الاستمرارية في النشاط، حيث تبين من خلالهما أن المؤسسة في وضعية مالية سليمة، وغير مهددة بالإفلاس والفشل المالي على المدى المتوسط والمنظور.

- تقوم شركة بيوفارم بإفصاح كافٍ عن المعلومات المالية وغير المالية التي من شأنها تمكين محافظ الحسابات من التقرير عن قدرتها على الاستمرارية في النشاط.
- بصفة عامة، فإنه يمكن القول إن نماذج التنبؤ بالفشل المالي التي تحويها الإجراءات التحليلية كافية لتمكين محافظ الحسابات التقرير عن مدى قدرة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة الجزائر على الاستمرارية في النشاط الاستغلالي، وهذا في حالة ما تم الإفصاح وتمكينه من كافة المعلومات المالية والمحاسبية التي يحتاجها لبناء مختلف النماذج المراد تطبيقها، وهذا ما التمسناه من خلال دراسة حالة شركة بيوفارم.

الهوامش:

[1] -Ali Sahraoui, **Comptabilité Financière– cours et exercices corriges**, Edition BERTI,Alger 2011 , P :09.

[2]– بلال كيموش ، **التقييم الدوري للعناصر المادية ودوره في المحافظة على قيمة المؤسسة في ظل النظام المحاسبي المالي– دراسة حالة المؤسسة الوطنية لأجهزة القياس والمراقبة –AMCالعلمة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة سطيف، 2011/2010، ص: 11.

[3]– صباح سيف عبد الله علي، **مدى إمكانية تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم: 570 الخاص بالاستمرارية من قبل مدققي الحسابات القانونيين اليمنيين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة البكالوريوس، جامعة العلوم والتكنولوجيا، اليمن، 2008، ص: 74.

[4]– محمد أمين مازون، **التدقيق المحاسبي من منظور المعايير الدولية ومدى إمكانية تطبيقها في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2011، ص: 111.

[5]– حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص: 238.

[6]– انظر القانون رقم: 10-01 المؤرخ في 28 رجب عام 1431 الموافق لـ: 29 يونيو 2010، **المتعلق بتنظيم مهنة الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد**، المادة: 23، ص: 07.

[7]– قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق لـ 24 يونيو سنة 2013، يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات، المادة:8، ص: 18.

[8]– المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المعيار رقم 570: استمرارية الاستغلال**، ص: 03.

[9] – حسين أحمد دحدوح، حسين يوسف القاضي، **مراجعة الحسابات المتقدمة– الإطار النظري والإجراءات العملية**، الجزء الأول، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 247.

[10]– فهمي مصطفى الشيخ، **التحليل المالي**، الطبعة الأولى، SEM Financial، فلسطين، 2008، ص:04.

[11]– محمد أمين مازون، مرجع سبق ذكره، ص: 103.

[12]– المرجع نفسه ، ص: 104.

[13]– المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، **يتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق، المعيار رقم 520: الإجراءات التحليلية، ص: 03**. ص:03.

[14]- انظر التحليل التمييزي: انتصار سليماني، **التنبؤ بالتعثر المالي في المؤسسات الاقتصادية– تطوير النماذج حسب خصوصيات البيئة الجزائرية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة 1، 2015-2016.

[15]- **GROUPE BIOPHARM**, **RAPPORTS ANNUEL DE GESTION 2015**, p : 07-08.

[16] - Idem, p : 09.

[17]- سليم عماري، **دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الفترة 2009– 2012**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية كمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014-2015، ص: 05.

[18]- انظر: طويطي مصطفى، **استخدام التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات كأسلوب للتمييز بين المؤسسات– بناء نموذج إحصائي للتمييز بين المؤسسات الفاشلة والسليمة**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مخبر تقييم سياسة التنمية في الجزائر، جامعة تلمسان، المجلد العاشر، العدد 01، 2017، ص– ص: 569– 576.

[19]- عبد الشكور عبد الرحمان موسى الفرا، **أهمية القوائم المالية في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الإسمنت– دراسة تحليلة على القوائم والتقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة الصناعية السعودية لصناعة الإسمنت باستخدام نموذج Altman z-score 2000 ونموذج Springate 1978، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد السابع، جوان 2017، OEBUniv.Publish**، السعودية، ص– ص: 753– 754.

[20]– رضوان العمار، حسين قصيري، **دراسة مقارنة لنماذج التنبؤ بالفشل المالي**، مجلة جامع تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37، العدد 5، 2015، ص: 140.

[21]- انظر: طويطي مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص– ص: 569– 576.